صعوبة نجاح تلك المباحثات؛ وكذلك عندما تعثرت بعد ذلك المفاوضات حول ابرام اتفاقية الصلح، كانت تظهر بعض الاجتهادات التي تقول: ان السادات سيكشف فشل هذا الطريق ويعود الى طريق جنيف والتضامن العربي. ان فهمنا الصحيح للعامل الطبقي المادي وراء نهج كامب ديفيد هو الذي مكننا من استقراء الأحداث دون أوهام، ومن الفهم السليم للتعارضات التي كانت تعرقل المباحثات، والطريقة التي ستحل بها هذه التعارضات؛ كما أن هذا الفهم للعامل الطبقي ودوره في افراز مجرى كامب ديفيد، هو الذي يمكننا من رؤية مدى جدية معارضة القوى الرجعية العربية لهذا المجرى، وهو الذي يمكننا من رؤية الطريق الذي سيسير عليه النظام الأردني عندما تحين اللحظة التي تناسب هذا النظام للتعبير عن حقيقة توجهاته.

ان عامل الثروات النفطية وتأثيراته الطبقية في مصر والمنطقة العربية، وتأثير عامل المضمون الطبقي للنظام الساداتي في عملية التحالف الامبريالي الصهيوني الرجعي التي تمثلها اتفاقيات كامب ديفيد، لا يشكل وحده كافة العوامل المادية والتطورات الموضوعية التي أدت الى هذه المرحلة. فهناك الى جانب هذا العامل، عامل آخر هو مجموعة التطورات الاقتصادية التي حدثت في الكيان الصهيوني في السنوات الأخيرة.

ثانياً: المتطلبات التي باتت تفرضها عملية النمو الاقتصادي داخل الكيان الصهيوني.

فقد وفر احتلال اسرائيل، عام ١٩٦٧، للضفة الغربية، وقطاع غزة وسيناء والجولان، وفر لها فرصة مؤاتية لتنمية اقتصادها الى مستوى نوعي جديد. لقد كان الاقتصاد الاسرائيلي ــ أساساً ــ متميزاً نسبياً عن اقتصاد البلدان النامية التابعة للمركز الامبريالي، بسبب مجموعة عوامل على رأسها المساعدات والاستثمارات الامبريالية والصهيونية التي كانت تستهدف دعم وتقوية اسرائيل كقاعدة عسكرية عدوانية. اذ أن قدرات اسرائيل العسكرية العدوانية، لا بد لها أن تستند، في الوقت نفسه، الى قاعدة اقتصادية قوية نسبياً. ولقد لعبت مساعدات ألمانيا الاتحادية بشكل خاص، والتي قدمت لها تحت ستار «التعويضات»، دوراً في تمويل برنامج اسرائيلي تصنيعي شامل استغرق تنفيذه فترة ما بين عامي ١٩٥١ و١٩٦٦. ونتيجة ذلك شهدت الصناعة الاسرائيلية في الخمسينات حتى منتصف الستينات توسعاً كبيراً، غير أن التطور النوعي في الاقتصاد الاسرائيلي لم يحصل الا بعد عدوان عام ١٩٦٧ والفرص التي وفرتها نتائج هذا العدوان. ففي عام ١٩٦٦، أي قبل العدوان، كان الاقتصاد الاسرائيلي يمر في أزمة، وكان هناك ما يزيد عن ١٠٠ ألف عامل عاطلين عن العمل، ووصلت نسبة البطالة الى حوالى ١٠٪. أما بعد العدوان، فقد توفرت لاسرائيل مجموعة ظروف جديدة مؤاتية لنمو اقتصادها.

لقد تزايد أولاً تدفق المساعدات الامبريالية الأميركية المباشرة، تقديراً للدور الذي لعبته «اسرائيل» في ضرب قيادة عبد الناصر، وكلما ازداد اتضاح الدور العسكري العدواني الذي يستطيع أن يلعبه الكيان الصهيوني في خدمة مخططات الامبريالية في المنطقة، كلما ازدادت مساعدات أميركا لها، العسكرية والاقتصادية. وان تصريحات نيكسون وكارتر، حول حجم المساعدات التي قدمتها الادارة الأميركية في عهدهما والأرقام التي يقدمانها[1] حول هذه المساعدات، تعطي فكرة عن هذا الموضوع. ان اسرائيل وحدها